

المؤتمر الدولي حول الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإفلات من العقاب وضمن المساواة بموجب القانون الدولي

كلمة سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، الختامية

أصحاب المعالي والسعادة ،
الحضور الكريم،

مرحبا بكم مجددًا في هذه الجلسة الختامية لأعمال المؤتمر الدولي حول الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإفلات من العقاب وضمن المساواة بموجب القانون الدولي. وهي في الحقيقة ليست جلسة ختامية، وإنما بداية حقيقية لمسار طويل نحو تحقيق سيادة القانون وعدم الإفلات من العقاب، وانطلاقة قوية يحذوها الأمل نحو إيجاد حلول عملية لإنصاف الضحايا وجبر الضرر.

إن العالم اليوم، بما في ذلك ضحايا الانتهاكات، يتطلعون إلى النتائج التي سيخرج بها مؤتمرنا هذا، وينظرون بترقب إلى الآلية التي سوف ينشئها لتجسيد مخرجاته على أرض الواقع. في هذا السياق، أعطي الكلمة للسيد **أنيس عناني** من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لعرض المخرجات والتوصيات التي خرج بها المؤتمر.

أشكر السيد أنيس عناني على عرض التوصيات، التي ستعمل اللجنة وشركاؤها خلال الفترة القادمة على متابعة تطبيقها على أرض الواقع لتحقيق رؤية المؤتمر وأهدأ

أعطي الكلمة الآن للسيد **أنطونيو بانزيري**، رئيس اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي، للحديث في كلمة ختامية- عن أعمال ومخرجات المؤتمر خلال اليومين الماضيين.

أشكر السيد أنطونيو بانزيري على كلمته، وأنقل الكلمة للسيدة **كاثرين مارشي أوهيل**، رئيس الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة المرتكبة في سوريا.

أشكر السيدة كاثرين مارشي أوهيل على كلمتها، وأعطي الكلمة للسيدة **منى رشماوي**، رئيس قسم سيادة القانون والمساواة وعدم التمييز في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

أشكر السيدة منى رشماوي، وأنقل الكلمة الآن للسيد **كارلوس نيجريت موسكيرا**، رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

أشكر السيد كارلوس نيجريت موسكيرا على كلمته، وكلي ثقة بأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر وشركائها سيعملون جاهدين خلال الفترة القادمة على تجسيد مخرجات المؤتمر وتوصياته.

حين ذهبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر باتجاه تنظيم المؤتمر الدولي حول الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة بموجب القانون الدولي، بالتعاون مع كل من المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، كان الهدف الأساسي منه يتلخص في بلورة رؤية حقيقية وعملية تضعها نخبة من صنّاع القرار والخبراء الدوليين لمحاسبة جادة وفعالة للجنة ومرتكبي الانتهاكات حول العالم، ممن وجدوا في سياسة الإفلات من العقاب ملاذًا

من المحاسبة وضوءًا أخضر للاستمرار في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

اليوم، ونحن نختتم أعمال المؤتمر بعد انقضاء يومين من الجلسات المكثفة وورش العمل الفعالة، لا يسعنا بدايةً إلا أن نهني أنفسنا على هذه الخطوة الهامة التي تضع لبنة نحو تحقيق آمال الضحايا والأجيال القادمة في غد تسوده العدالة واحترام الكرامة الإنسانية، ونعدكم كما نعد أنفسنا بأن نعمل جاهدين مع شركائنا ومعكم لتنفيذ توصيات هذا المؤتمر و متابعة مخرجاته خلال الأعوام القادمة.

أتوجه بالشكر والامتنان إلى معالي الشيخ عبد الله بن ناصر آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في قطر، لتشريفه ورعايته الكريمة لهذا المؤتمر، كما أشكر كلاً من المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، والبرلمان الأوروبي، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تعاونهم في تنظيم المؤتمر، كما أشكر السيدات والسادة من الخبراء الدوليين ومقدمي الأوراق الذي أثروا المؤتمر وساهموا في أعماله خلال يومين متتالين.

أشكركم مرة أخرى، وأشكر السادة الحضور، وأتمنى أن نلتقي مرةً أخرى خلال فترة وجيزة وقد حققنا جزءاً مهماً من توصيات المؤتمر.